ضحية أخرى للكهرباء.. انقطاع الاتصالات والإنترنت في عشرات قرى ريف حمص

مدير الاتصالات لـ«الوطن»: اتلاف البطاريات بسبب الانقطاع الطويل للكهرباء

تقنية جديدة تؤمن خدمة الهاتف والإنترنت معاً وتستغني عن الشبكة النحاسية

حمص - نبال إبراهيم

وردت لـ«الوطن» العديد من شكاوى المواطنين القاطنين في عشرات القرى منها (العامرية والشيرونية ومعربو وإدلين وأبو المشاعيب وغيرها) بريفي حمص الشرقي والغربي تتحدث عن معاناتهم من انقطاع خدمات الاتصالات والإنترنت المتكرر وساعات طويلة قد تزيد على ١٠ ساعات في اليوم عن قراهم ومناطقهم، لافتين إلى أن معاناتهم تزداد مع زيادة ساعات التقنين أو انقطاع التيار الكهربائي نتيجة الأعطال الطارئة.

مدير فرع الشركة السورية للاتصالات في حمص كنعان جودا أعاد في حديثه لـ«الوطن» الانقطاع الطويل والمتكرر لخدمة الاتصالات وضعف الإنترنت أو انقطاعها الطويل للتيار الكهربائي الذي يؤدي إلى إتلاف البطاريات التي تشغل الوحدات الضوئية التي تغذي المشتركين في تلك القرى، لافتاً إلى أنه في عودة التيار الكهربائي تعود البطاريات للعمل في تلك الوحدات الضوئية وبالتالي عودة الخدمة الهاتفية لتلك القرى.

وأشار جودا إلى وجود عقد مركزي لمشروع تركيب طاقات شمسية على مستوى القطر قيد التوريد حالياً، منوهاً إلى أنه سيتم تركيب تجهيزات الطاقة الشمسية في ١٥ موقعاً بحمص وريفها، مؤكداً أنه ستتم معالجة مشكلة انقطاع الخدمة الهاتفية والانترنيت بشكل كامل عند وضع هذه التجهيزات بالخدمة الفعلية.

ولفت جودا إلى أنه تم إطلاق خدمة الألياف الضوئية (مشروع FTTH) في مركز القوتلي بالمدينة، وتم تركيب التجهيزات والمباشرة بتمديد الكوابل في مناطق الخدمة، بحيث تم تخديم نحو ٧٠ مشتركاً حتى تاريخه، لافتاً إلى أن هذه التقنية تعمل على نقل البيانات والمعلومات داخل أسلاك ضوئية لإيصال الإنترنت إلى المنازل والمكاتب بسرعات عالية تصل من ٨ حتى ١٦ ميغا مع إمكانية زيادتها حتى ١٠٠ ميغا بالثانية.

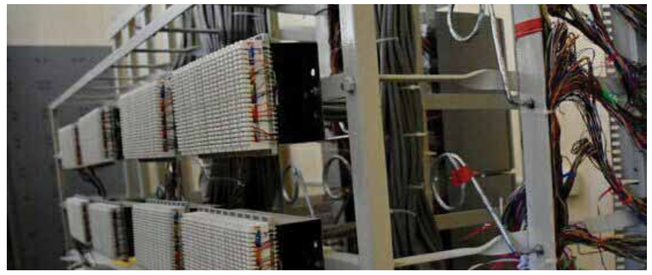

وأكد أن العمل جار على تخديم عدد من المشتركين الجدد بهذه الخدمة، بحيث تم تحديد مناطق المرحلة الثانية من المشروع وستشمل عدداً من الشوارع الحيوية في المدينة منها (شارع العشاق _ شارع العرّاب _ طريق طرابلس _ شارع فندق السفير _ شارع الحمراء) وتم إعداد الدراسة وإرسالها للتدقيق والإقرار.

وبيّن جودا أنه توجد دراسة لتوسيع المراكز وبوابات الإنترنت في مركز الفرع ضمن خطة الشركة المستقبلية في عام ٢٠٢٢ المقبل، وإعداد دراسة لتركيب تجهيزات تقنية «فيكسيد إل تي إي» وسيتم البدء بأعمال التركيب للموقع الأول في منطقة القصير بريف حمص قريباً، لافتا إلى أن هذه التقنية حديثة تدخل سورية لأول مرة وتؤمن خدمة الهاتف والإنترنت معاً وتستغني عن الشبكة النحاسية.

وبيّن أن فرع الشركة بحمص أعاد مركز هاتف البياضة بالمدينة إلى الخدمة بعد إعادة تأهيله وإصلاح الأضرار التي لحقت به بسبب الإرهاب وتم تركيب مقسم بسعة ٤٠٠٠ خط هاتفي كمرحلة أولى وتم تأهيل الشبكة النحاسية في المنطقة القريبة من المركز الذي يخدم أحياء البياضة والخالدية ودير بعلبة لتقديم الخدمات للمواطنين ومختلف الفعاليات هناك، موضحاً أنه تم منذ نحو ستة أشهر ترميم الطابق الأرضي من أصل طابقي المبنى الأساسي في مركز البياضة الذي بلغت سعته قبل التخريب من جراء الإرهاب نحو ٥٣ ألف خط هاتفي.

ولفت إلى أن الورشات الفنية تواصل تنفيذ خطة التركيبات والتوسع لتخديم طالبي الخدمات الهاتفية في المحافظة حمص، وتمت توسعة وصيانة الكوابل في مناطق المشفى الوطني والقرابيص والبياضة والحميدية، وتم تركيب تجهيزات ADSL في وحدات السكن الشبابي والحازمية ويجري حالياً الاستعداد لتركيب التجهيزات وإعادة الخدمة في عدد من المناطق التي تعرضت للتخريب من جراء الإرهاب.

وبيّن جودا أن عدد الهواتف المركبة في المحافظة وصل إلى ١٠ آلاف و٦٠٠ خط هاتفي منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه، إضافة إلى تركيب نحو ٣٤٠٠ بوابة انترنيت.

تلوث مياه طرطوس بسبب القمامة ومشروع لنقلها إلى بادية حمص بالقطار

المحافظ لـ«الوطن»: يتعذر إيجاد موقع في المحافظة

هيثم يحيى محمد

يعتبر مشروع نقل النفايات الصلبة من طرطوس إلى بادية حمص من المشاريع الضرورية جداً والإستراتيجية لمحافظة طرطوس التي تعاني كثيراً من الواقع الحالي لمركز معالجة النفايات الصلبة (القمامة) في منطقة وادي الهدة لعدم قدرته على استيعاب أكثر من خمسين بالمئة من كميات القمامة التي يتم تجميعها من قبل البلديات وللتلوث الذي تسببه للبيئة المحيطة ولمياه الشرب والمياه الجوفية، ولعدم إمكانية إيجاد موقع لإقامة مركز ثان بسبب طبيعة المحافظة الجغرافية والكثافة السكانية فيها.. إلخ.

لكن رغم ما تقدم فوجئنا بأن مشروع النقل إلى بادية حمص الذي قطع أشواطاً مهمة العام الماضي – توجت بتخصيص طرطوس بألف دونم في البادية من وزارة الزراعة في نهاية أيلول الماضي بالقرار (٨٦) لتكون مطمراً صحياً لنفاياتها- دخل مرحلة جديدة من العرقلة بسبب بعض الجهات التي عملت وساهمت بالتخصيص حيث إنها لم تعد متحمسة للمشروع على ما يبدو!

والسؤال الذي يفرض نفسه وبات على لسان المعنيين والمواطنين في طرطوس لماذا حصل ذلك ومن يقف وراء العرقلة ويمنع التنفيذ رغم ما تم من إجراءات وصدر من قرارات؟

يقول مدير النفايات الصلبة بالمحافظة وسام عيسى رداً على سؤال «الوطن» بخصوص هذا المشروع: بعد تخصيص المحافظة بـ/١٠٠٠/ دونم في بادية حمص من قبل وزارة الزراعة لاستخدامها مطمراً صحياً لنفايات طرطوس بالقرار رقم /٨٦/ تاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٩ تم تسليم الموقع من قبل مديرية زراعة حمص بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٤ بموجب محضر استلام أصولي، على أن يتم نقل هذه النفايات بواسطة القطار بالتنسيق مع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية حيث تم تشكيل لجنة فنية مختصة ووضع الحل الفني لآلية نقل النفايات بالقطار وتنظيم محضر اتفاق بين محافظة طرطوس والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية رقم /١١/١٠/٨١٠/ر تاريخ ٢٠٢٠/٨/٣٠ وقد وافق مجلس المحافظة بالجلسة الثانية بدورته العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٥ على خطة نقل النفايات بواسطة القطار.

وأضاف عيسى: إن البدء بهذا المشروع يحتاج إلى تأمين مستلزمات من حاويات وآليات وتجهيز ساحتي التحميل والتفريغ بالتنسيق مع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية وبناء على ذلك تم مخاطبة الوزارة بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣٠ من أجل الموافقة على خطة نقل النفايات والمباشرة بتجهيز البنى التحتية والمستلزمات لكن تم التريث في متابعة إجراءات المشروع مع التوجيه بالعمل على تفعيل الاستثمار في قطاع النفايات الصلبة حيث تم إعداد دفاتر شروط فنية لاستثمار معمل وادي الهدة وهو قيد التصديق حالياً ويتم التنسيق مع الوزارة بخصوص آلية الاستثمار في ظل وجود العديد من المستثمرين.

وختم عيسى بالقول: إن متابعة العمل بمشروع ترحيل النفايات إلى بادية حمص ضرورة ملحة وحتى في ظل الاستثمار حيث توجد مرفوضات ناتجة عن المعالجة تقدر من /٣٠- ٣٥/ بالمئة من حجم النفايات وهذه الكميات بحاجة إلى ترحيل آمن في ظل امتلاء مطمر وادي الهدة وعدم وجود مكان بديل في محافظة طرطوس.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أكد لـ«الوطن» أنه لا بديل من نقل قمامة المحافظة إلى الموقع الذي تم تخصيصه في بادية حمص لهذه الغاية وطرحها بشكل فني سليم فيه مع إبقاء مركز وادي الهدة كمكب احتياطي علماً أنه بات لا يستوعب أكثر من نصف القمامة التي تجمعها الوحدات الإدارية كما أنه يتعذر إيجاد أي موقع آخر في أراضي المحافظة لهذه الغاية.

لا رقابة على أسعار الملابس في السويداء والأهالي تخلوا عن عادة «المونة»

السويداء -عبيرصيموعة

بدأت حركة البيع والشراء في السويداء تتراجع مع الوضع الاقتصادي المتدهور للمواطنين الذي ترافق مع الارتفاع الجنوني لأسعار جميع الاحتياجات المعيشية البسيطة من طعام وكساء، وبين أصحاب المحلات التجارية تراجع نسبة مبيعاتهم من المواد الغذائية وغير الغذائية وحتى الثياب التي اقتصر بيعها على بداية أيام الشهر مع استلام الموظفين لرواتبهم مع تأكيدهم لجوء الكثير من العائلات إلى فتح حساب دائن لدى معظم التجار على أمل السداد لاحقاً.

كما أشار أصحاب البسطات إلى تراجع نسبة مبيعاتهم خلال الشهر الحالي مقارنة مع العام الماضي خاصة أنه شهر المونة جراء ارتفاع أسعار جميع الخضر في المحافظة سواء الوارد منها من أسواق المحافظات المجاورة أم الخضر المنتجة ضمن المحافظة بعد أن تجاوز كيلو البندورة الألف ليرة والخيار البلدي ١٥٠٠ ليرة والفاصولياء وصل إلى ٣ آلاف وغيرها من الأنواع.

وفي جولة لـ«الوطن» في أسواق السويداء ورصدها لحركة المبيعات أكد جميع من التقتهم من الأهالي أن الوضع بات لا يطاق مع عجزهم عن تأمين أبسط متطلبات عائلاتهم حيث أشارت أم علاء إلى صرفها النظر عن طقوس المونة السنوية لارتفاع أسعار الخضر والفواكه في الأسواق بعد أن سجلت الباميا٥ آلاف للكيلو الواحد وتجاوز سعر البازنجان ألف ليرة هذا فضلاً عن سعر الجوز الذي فاق الكيلو منه ٢٠ ألفاً، أما الزيت فحدث ولا حرج يضاف إليها العزوف عن مونتها من الخضر بسبب انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة مما حال دون التفكير بتفريغ أي من أنواع الخضر لأن مصيرها سيكون التلف والرمي في القمامة وهو ما أكده الكثير من الأهالي في السوق.

كما لفت كثير من الأهالي أن ارتفاع الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي أدى إلى تغيير جميع عاداتهم التسويقية في الشهر الحالي الذي يعتبر شهر المونة لدى جميع الأسر والذي توافق مع بدء التجهيز للعام الدراسي القادم وما رتب على الجميع من أعباء مالية كبيرة عجزت معها معظم الأسر عن تأمينها، حيث أشار أبو آدم شأنه شأن الكثير من الأهالي أن متطلبات المدرسة لأولاده الأربعة ستكلفه بحسبة بسيطة ما يزيد على ٢٠٠ ألف ليرة بين ثياب وقرطاسية من أدنى النوعيات، الأمر الذي أوقعه في عجز كبير ولا يدري كيف سيستطيع المقاصلة ضمن دخله المحدود بين متطلبات أسرته من طعام وشراب وبين مستلزمات العام الدراسي الذي بات على الأبواب جراء الغلاء الفاحش لكل السلع من غذاء وكساء هذا من دون حسبان الدواء والأطباء أو حتى إيجار منزله.

دائرة حماية المستهلك أكدت لـ«الوطن» أنه يتم مراقبة الأسواق والأسعار ضمن الكادر الرقابي المتوافر لديها إلا أن أسعار المواد الغذائية تأتي من المحافظات الأخرى حسب المورد للمواد شأنها شأن الخضر والفواكه ويقتصر عمل العناصر التموينية على مطابقة الفواتير مع الأسعار المعلنة وتنظيم الضبوط في حال عدم وجود إعلان عن تلك الأسعار أما الثياب فلا رقابة عليها.

انخفاض عدد «الغشاشين» في الامتحانات الجامعية

البحري لـ«الوطن»: أحلنا «مراقبين» للرقابة الداخلية.. ومعظم الغش بقصاصات ورقية وشغب

فادي بك الشريف

كشف نائب رئيس جامعة دمشق صبحي البحري في حديث خاص لـ«الوطن» عن معاقبة عدد من المراقبين للعملية الامتحانية إلى الرقابة وذلك بسبب عدم الالتزام بالتعليمات الصادرة وعدم خلق الأجواء المريحة إلى الطلاب.

وأكد البحري إحالة البعض منهم إلى الرقابة الداخلية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم، وخاصة ممن كان يحدث الفوضى خلال الامتحانات وينحاز لبعض الطلبة تحت ما يسمى «مساعدة طلاب»، علماً أن هناك شكاوى وردت للجامعة حول بعض الحالات، وذلك جراء عدم سلامة الإجراءات المتخذة.

ويأتي تصريح البحري، في الوقت الذي اشتكى فيه طلاب لـ«الوطن» عن ممارسات بعض المراقبين خلال الامتحانات ممن لا يخلقون الأجواء المناسبة للطلبة، ناهيك عن التعامل بشكل غير لائق ما ينعكس الأمر سلباً على تقديم الطلبة للامتحانات، علماً أن الأمر لا يشمل وجود عدد من المراقبين الملتزمين المشهود لهم بكفاءتهم وحرصهم على مصلحة الطلبة.

وحول واقع حالات وضبوط الغش منذ بداية الامتحانات بدمشق، كشف البحري عن انخفاض نسبة حالات الغش عن الامتحانات السابقة وذلك بنسبة تتجاوز الـ٥٠ بالمئة، مبيناً تسجيل ٢٨٢ ضبط غش حتى تاريخه، أكثرهم في كلية الحقوق ٥٩ ضبطاً، والاقتصاد ٣٠ ضبطاً، والآداب ٢٦ ضبطاً، والزراعة ٢٣ ضبطاً، والطب البشري ١٢ حالة غش، مع تسجيل ضبط وحيد في بعض الكليات مثل الإعلام والعمارة والأسنان، ناهيك عن تسجيل عدد من الضبوط في بقية الكليات.

كما بين نائب رئيس الجامعة عن انخفاض حالات الغش باستخدام البلوتوث بنسبة ٩٠ بالمئة وذلك على خلفية القرار الصادر عن الفصل النهائي مدة خمس سنوات بعقوبة الطالب الذي يثبت استخدامه شبكة البلوتوث أو انتحال الشخصية، الأمر الذي شكل رادعاً للطلبة.

علماً أن القرار يقضي عدم النظر في إعادة الطالب المعاقب بعقوبة الفصل النهائي بسبب المخالفات المذكورة قبل مرور خمس سنوات على تاريخ صدور قرار العقوبة، شريطة عرض كل حالة على مجلس الكلية ومجلس شؤون الطلاب ومن ثم العرض على مجلس الجامعة، وبهذا القرار تلغى كل القرارات السابقة المخالفة له، منوها بأن الهدف من القرار حماية الطلاب وليس معاقبتهم.

وحسب البحري تتم معاملة مخالفات الغش باستخدام (الواتس آب) بنفس معاملة البلوتوث، مشيراً إلى أن معظم حالات الغش جاءت نتيجة استخدام القصاصات الورقية وحالات الشغب الامتحاني.

وقال البحري: هناك جدية في تطبيق العقوبات بحق المخالفين، وخاصة ما يخص عقوبة الفصل النهائي من الجامعة بالنسبة للغش بالنسبة للبلوتوث.

هذا وشدد مجلس جامعة دمشق على الإسراع بإرسال ضبوط المخالفات الامتحانية إلى الجهة المختصة في رئاسة الجامعة بشكل يومي وبالسرعة القصوى، تفادياً لأي خلل قد يحدث، وعزم الجامعة اعتماد أختام الكترونية لتوثيق هذه الضبوط.

كما استعرض أعضاء مجلس الجامعة واقع سير امتحانات الفصل الدراسي الثاني في الكليات، وأبرز المشكلات الفنية واللوجستية التي تواجه بعض الكليات في عملية ضبط الامتحانات، مع التأكيد ضرورة توفير كل مستلزمات العملية الامتحانية في الكليات وتهيئة الظروف المناسبة للطلاب لتقديم امتحاناتهم بأجواء مريحة وضرورة المتابعة المستمرة من العمداء والنواب لسير الامتحانات ومعالجة كل الأمور المستجدة والطارئة.

كما تم التشديد على التقيد بالأنظمة والتعليمات الناظمة لعمل الامتحانات وعدم التأخير في توزيع الأسئلة داخل القاعات وتسليمها الأوراق الامتحانية في وقتها المحدد.

> مجلس جامعة دمشق: الإسراع بإرسال ضبوط الغش واعتماد أختام الكترونية لتوثيقها